السياق الانتقالي وإسهام نخب المقاولة في تشكيل المجتمع المدني
- الانتقالية الجزائرية كحالة دراسة -

د/ علي موسى رابح
جامعة التكوين المتواصل- الجزائر
alimoussadz@yahoo.fr

ملخص:

التنظيم المتناسق لمختلف أحناء الواقع المجتمعي، في ظل وضع انتقالي، يؤسس لبناء ديمقراطي راسخ ويمهد لهيكلة اقتصادية شفافة. التوفيق في إحداث التفاعل بين هذين المسارين، السياسي والاقتصادي، هو المحدد للشكل النهائي لما يعرف بدولة القانون بمبادئها الوظيفية الحديثة.

أحد أهم أوجه دولة القانون هو التساوي في الفرص، الذي يضع كل الفاعلين، كل حسب استعداداته، في نفس نقطة الانطلاق، فاسح المجال للتنافس الحر والعادل، للحصول على المقام، ليفعل فعله.

المقاول-من خلال استعداداته؛ كفاعل مستقل في الحصول على حاجاته؛ كمنشئ لتنظيم، متمثلا في مؤسسته، مسهما بذلك في تشكيل الفضاء العام ثم كمنتج للقيم الخالقة لعلاقات الضبط الأساسية داخل هذا الفضاء-لا يمكن تصوره إلا كمسهم في تشكل وتنمية المجتمع المدني الحداثي.

محاولتنا هذه تهدف إلى المساهمة في النقاش المعرفي حول ميكانيزمات تشكل المجتمع المدني في ظل وضع انتقالي، ثم قياس فضل المقاولة كفعل نخبوي في المستوى الأول ودور الفرد المقاول، في مستوى آخر، كفئة مهنية-اجتماعية، في بروز وتنمية هذا المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الانتقالية، نخب المقاولة، المجتمع المدني، الجزائر.

Abstract:

The setting up of an assortment of rules of operations with good justification, under the transition provides the basis for a transparent

ISSN. 2352-975X

structuring of the economy and a consolidated institutionalization of democracy. The interaction of the two processes will determine the final form of a state of law with its modern functional precepts.

One of the allegorical facets of the rule of law is equality of opportunity, placing all actors, according to their disposal, at the same starting-point, leaving the freedom and equal race to take its merit.

The entrepreneur - with his pre-requisite qualities, as the main player, independent of any dependence in the production of his subsistence; The creator of organizations forming the public space and the generator of values, establishing with this space the necessary relations of regulation - can only be an inspiration for the formation as well as the emergence of civil society.

The objective of this contribution is to enlighten further the notion of formation of a transitional civil society ; Then measure the contribution of entrepreneurship as a state of mind in the first place and finally situate the entrepreneur as a new socio-professional category in the emergence of this company.

Key words: Transition, Elite entrepreneurial, civil society, Algeria.

مقدمة:

1- في السياق الانتقالي وخصوصية الحالة الجزائرية

مقاربات عديدة حاولت تفسير الظاهرة الانتقالية، التي قادت الكثير من الدول للتحول من نمط تنظيم مجتمعي لآخر، وعلى تعدد المداخل الأبستمولوجية لهذه المقاربات فإن الكثير منها ركز، غالبا، إما على الجرد القبلي للشروط والظروف المحيطة بالانتقال أو، في مرحلة لاحقة، على الكيفيات والمسارات التي سلكها هذا الانتقال من النمط القديم للنمط الجديد.

ولعل اللحظة الاكاديمية الحاسمة في دراسة الظواهر الاجتماعية الانتقالية، هي التأسيس لحقل معرفي مستقل بذاته، كني بعلم الانتقال transitologie، حاول رواد هذا التوجه من خلاله التوفيق المنهجي بين المجهود المعرفي المهتم بشروط الانتقال القبلية وبمآلات هذا الانتقال، فضلا عن الاجتهاد لاقتراح مصفوفة نموذجية لمقارنة الخصائص

ISSN. 2352-975X

المشتركة بين المجموعات الدولية والإقليمية التي شهدت أو مازالت تشهد هذه السيرورة الانتقالية.

تتبع مختلف الآراء الأكاديمية، حول التجربة الجزائرية في التحول من الشكل التنظيمي المركزي للدولة نحو المزيد من حرية الفعل والمبادرة الفردية، نهاية الثمانينيات، تمكن من الاستخلاص بوضوح تشكل ما يشبه الاجماع، لدى الكثير من هؤلاء الدارسين، على أنها باكورة لتجارب الموجة الثالثة من الثورات في الفضاء الشرق أوسطي، بما في ذلك المغرب العربي كامتداد جغرافي مجازي مدمج مع المشرق[1]، وهذا وفق النموذج النظري المرجعي لصامويل هنغتينتن، الذي عدد تلك التجارب التي عاشها العالم[2]، وفق مصفوفة زمنية محددة، إلى:

موجة أولى من الثورات ذات الطابع الوطني، شملت كل من انجلترا، أمريكا وفرنسا خلال القرنين الثامن عشر التاسع عشر؛

موجة ثانية من الثورات ذات الطابع الأيديولوجي، شملت كل من البلشفيين، الصينين والإيرانيين، امتدت خلال النصف الأول للقرن العشرين؛

موجة ثالثة وأخيرة ذات الطابع الديمقراطي، شملت بعض من دول أوروبا المتوسطية وبعض دول أمريكا اللاتينية ثم دول أوروبا المركزية والشرقية ابتداء من منتصف السبعينيات وحتى مطلع التسعينيات.

وبنفس هذا القدر من الإجماع، حول أسبقية التجربة الجزائرية الزمنية وطفرتها مقارنة مع مجموعتها الإقليمية، هو ذلك الإجماع حول لا نمطية سيرورتها ومخرجاتها، بالمقارنة مع سيرورة ومخرجات تجارب المجموعات الإقليمية والدولية التي تزامنت معها، على غرار دول أمريكا اللاتينية وأوروبا المركزية وأوروبا الشرقية، وهو ما يدفع للفضول المعرفي والتساؤل حول قدرة هذه السيرورة المتفردة على إعادة تشكيل الهيكلة الاجتماعية والانتقال من الأشكال التنظيمية البالية والما بعد قَبلية للسماح ببروز

ISSN. 2352-975X

أشكال تنظيمية سياسية واقتصادية حداثية على شاكلة كيان المجتمع المدني، في مرحلة أولى، ثم مدى قدرة هذه الديناميكية الانتقالية على تجديد

البنى المجتمعية المهنية والسياسية، مما يتيح فرصة بروز فئات مهنية وسياسية جديدة ومجددة، على شاكلة المقاولين المميزين بروح المبادرة، في مرحلة ثانية.

2- المجتمع المدني في الوضع الانتقالي:

انتقال المجتمع من شكل قائم على المد التنظيمي للدولة كمحتكر لفعل المبادرة في جميع هوامش الحياة المجتمعية، الاقتصادية كانت أم السياسية، إلى شكل تنظيمي آخر يعتمد على موضعة الفرد كمنتج لهذا الفعل التنظيمي وليس كمتلقيه وكمبادر به وليس خاضعا له، هي بدون شك ليست بالعملية العادية التي يمكن أن تشهدها المجتمعات بشكل هادئ أو ممكنة الحدوث بدون عسر، بالنظر لكونها عموما ما تري النور لكيانات تنظيمية جديدة منافسة لهيمنة الشكل التقليدي لدولة الرعاية لكن مسهلة لانبثاق دولة الضبط في دور حضاري حداثي وفي شكل جديد، ولعل أهم هذه الكيانات التنظيمية هو فضاء المجتمع المدني.

تتجلى أوجه العسر في دراسة هذه العملية الانتقالية لشكل الدولة وميلاد الفضاء المدني في المستويين التحليلين التاليين:

-على مستوى حصر العامل المحدد الذي يكون قد قاد إلى إحداث هذا التغير الحاسم في تاريخ المجتمع ومعرفة ما إذا كان هذا العامل هو فعلا يتسم بالاستثنائية والجبرية أم أن الأمر يتعلق بجملة من المتغيرات التي منها ما هو جبري وما هو اختياري قاد تكاثفها وتظافرها إلى بروز هذه النقلة النوعية في تاريخ هذا المجتمع.

-على مستوى قياس قدرة هذا المجتمع كمجموعة قوى متداخلة على الاستمرار في تصحيح مساره من خلال سيرورة انتقالية تتجه إلى الفصل بين كل ما هو من مهام الدولة كدولة كافلة لتوليفة العدالة الاجتماعية، الديمقراطية السياسية والتنمية الاقتصادية وبين ما هو من مهام الفاعلين من مبادرة خلاقة في الميادين الاقتصادية، السياسية والثقافية، أي إبقاء الدولة ما وراء حدود المبادرة، التي هي من صميم مهام

ISSN. 2352-975X

الأفراد وانحسار مهامها في الضبط والتعديل، لتمكينهم من هامش مناورة أوسع وتشكيل فضاء مستقل على الفضاء الرسمي للدولة في مجال المبادرة.

يتعلق الأمر هنا بالعودة إلى تحليل مآل ونتيجة تمفصل ما هو قهري وما هو اختياري ثم ما هو للخاص وما هو للعام وما دور الفرد وما دور الدولة في ظرف استثنائي من تاريخ المجتمع.

من هذا التمفصل ينبثق فضاء المجتمع المدني كمفهوم جوهري داخل جدل المرحلة الانتقالية.

فأطروحة أن الدولة، متمثلة في ثلة ممن يمسكون بزمام الأمور ساعة بدء السيرورة الانتقالية، تكون قد قررت طوعيا القيام بقفزة نحو المجهول، بتخليها عن حظوتها وأهم مسببات بسط سطوتها القبلية على جميع أنواع وأشكال المبادرة لفائدة ثلة أخرى ممن هم خارج هذه السلطة لتمكينهم من تشكيل فضاء جديد وحر يقع خارج السلطة التنظيمية السياسية، لا يمكن أن تجد لها الكثير من المدافعين، ما لم يتم التعرف على الدوافع الموضوعية التي تفسر بشكل عقلاني ومنطقي أسباب حصول هذه القابلية الطوعية من قبل فاعلي هذه السلطة، للتنازل على ملموساتها والاكتفاء بمحسوساتها أي غض الطرف على وجود تنظيم مجتمعي يفلت عن السيطرة التنظيمية للسلطة المركزية التقليدية حيث شب فاعليها على اليد الظاهرة للدولة.

ذلك أن عملية الانتقال ثم بناء فضاء اجتماعي غير سياسي متمثلا في المجتمع المدني، الذي يكفل لفاعليه كل الاستقلالية الاقتصادية وكل الحرية السياسية، سوف ترافقها حتما جملة من التحولات الأخرى على المستوى البنيوي والوظيفي، فهي تعيد توزيع الأدوار بين الجماعات والتشكيلات التنظيمية كما تعيد توزيع السلطة الاقتصادية التي هي في تماس مع السلطة السياسية وأحد مخازنها، بصفة عامة يمكن القول أنها تعيد تشكيل المراتبية الاجتماعية فتصعد فئات وجماعات في السلم الاجتماعي بعد تمكنها من التكيف مع متطلبات هذا التغير والاستفادة من فضائله

ISSN. 2352-975X

وبالمقابل تفقد زمر وجماعات أخرى امتيازاتها القبلية بفقدها وسائل الحفاظ على مركزها وحظوتها.

الإشارة هنا إلى وجود قوى اجتماعية صاعدة من خلال قدرتها على توفير شروط التكيف مع المعطيات التي يتطلبها الوضع التنظيمي الجديد، المحدد بحرية المبادرة والمنافسة، هو إلغاء ضمني لأطروحة العامل الاستثنائي الجبري في حدوث التغيير، على شاكلة أطروحة أوغست كونت، المحددة لتطور الفكر البشري من لاهوتي إلى ميتافيزيقي ثم إلى وضعي، وتغليب لأطروحة ان حدوث الانتقال ثم ظهور المجتمع المدني هو عملية مطلبية من قبل الأفراد للحصول على المزيد من الحرية، بغض النظر عن أسلوب التعبير عن هذا المطلب بالشكل السلمي أم بأشكال العنف المختلفة، فالفرد في مبتغاه لنيل المزيد من التحسن المادي والاستقلال في توفير معاشه والحرية للتعبير عن أفكاره والحركة بكل طلاقة والالتقاء مع من يقاسمهم الآراء، يرى في نفسه المبرر الإيديولوجي والتاريخي الأوحد الذي يجب أن تقوم عليه الدولة، التي لا يراها إلا كافلة لهذه الحرية سياسيا وموفرة للشروط العادلة اجتماعيا ومشجعة للروح المبادرة اقتصاديا وثقافيا.[3]

بتعبير أكثر وضوحا، يمكن الجزم بأن حدوث التغيير أو حصول الانتقال من شكل تنظيمي تسلطي ومركزي إلى شكل آخر أكثر حرية ومن ثمة تشكل فضاء تنظيمي حداثي وسيط، متمثلا في المجتمع المدني، يرجع بشكل أساسي إلى المطالبة السلمية أو/والعنيفة، لفئة من الفاعلين المتسمين بخصال واستعدادات معينة؛[4] بالمزيد من الحرية في المبادرة وخلق حيز خاص يكون

خارج عن السلطة السياسية للدولة مع إقرار هؤلاء الفاعلين بأحقية هذه السلطة في الحفاظ على وسائل العنف الشرعي لتحديد قواعد المنافسة وتوفير الشروط والفرص المتساوية منذ البداية لجميع الفاعلين في المجتمع بدون استثناء، ثم العمل على فرض حتمية ومآل هذه المنافسة مهما كانت هذه النتيجة، ذلك أن الرغبة المتزايدة باستمرار لدى الأفراد في الحرية والفردانية وبدون ضبط من قبل قوة قاهرة شرعية ستطال لا محال حدود الشروط التاريخية للمحيط الاجتماعي ثم التعدي على حرية الآخرين،

ISSN. 2352-975X

لذلك كان لزاما على الفرد أن يحال على حتمية تنظيم كل مطالبه الفردية في شكل تجمع مع من يتقاسم معهم المطالب وهو النسيج التنظيمي الجماعي الذي يشكل روح المجتمع المدني العصري.(5)

هذا النسيج التنظيمي الجماعي هو ما يشكل جملة القوى الاجتماعية التي تكون عليها مجتمعة، عبء الحفاظ على المسار الانتقالي في الاتجاه الذي يحول دون معاودة بروز الظواهر التسلطية للدولة وترسيخ سيرورة التحرير من خلال المساهمة في البناء المؤسساتي الديمقراطي وهو ما يبرز الطابع التفاعلي في المرحلة الانتقالية بين تشكل المجتمع المدني وتتشكل الدولة في شكلها الديمقراطي الجديد. فمن رحم الدولة يولد المجتمع المدني وفي كنفها يصان، ليتطور ثم يشكل بدوره الخزان البشري والتنظيمي الذي يعصرن آليات تشكيل وآداء الدولة.

يمكن أن نخلص وفقا لما سبق إلى أن بناء المجتمع المدني في سياق انتقالي يرتكز على الأسس النظرية التالية: (6)

-الانتقال من مرحلة السيطرة الكلية للدولة على جميع المؤسسات والتنظيمات الرسمية والمجتمعية إلى مرحلة الفصل بين المؤسسات الدولة وتنظيمات المجتمع أي الفصل بين ما هو من الصلاحيات التنظيمية للدولة وما هو من صميم المجتمع ويتم هذا الفصل في المرحلة الانتقالية في سياق تاريخي خطي حيث يبدأ بظهور بوادر مطلبية من قبل القوى الاجتماعية لإحداث هدا الفصل ثم تأتي مرحلة بناء هده المؤسسات المجتمعية لتليها مرحلة الترسيخ.

-الانتقال من نمط تسييري موحد لكل الأنساق من قبل الدولة إلى انفصال النسق الاقتصادي عن هذا النمط حيث يتميز السوق بآليات عمل خاصة، أهم ما يميزها الحرية والشفافية وسهولة سيولة المعلومة على عكس النمط السابق الذي يتميز

ISSN. 2352-975X

بتحكم الدولة في دواليب السوق والسيطرة على الوظائف الإنتاجية المعلوماتية والتوزيعية.

-انفصال وتميز عمل السوق هو في الحقيقة انفصال مضاعف فمن جهة هو انفصال عن سيطرة الدولة ومن جهة هو انفصال عن الآليات التقليدية لعمل المؤسسات الاجتماعية وهدفها ووظائفها.

-بروز مطلب الفرد للتمييز ككيان حقوقي قائم بذاته منفصل أيضا عن سيطرة الدولة من حيث قدرته على توفير مصادر استرزاقه ومن حيث وسائل تعبيره الكافلة لحريته وحرية رأيه.

-التفريق بين نظام التضامن في المجتمع بين ما هو عضوي وبين ما هو آلي أي حصول الوعي لدى الأفراد للتكافل والتضامن على أساس التكامل وليس على أساس التشابه.

-التفريق بين الديمقراطية التمثيلية وبين الديمقراطية المباشرة من خلال تمكين القوى الاجتماعية والأفراد للتأسس في شكل جمعيات طوعية ومؤسسات مجتمعية من المشاركة في اتخاذ القرار.

تتضمن جملة هذه القواعد النظرية المؤسسة لهذا البناء المتجدد المتمثل في المجتمع المدني العلاقة الوظيفية والمؤسساتية الجدية بين الدولة كحامية للفضاء العمومي وكافلة الأطر النظامية للحرية وبين الفرد في محيطه الاجتماعي كفئة تنظيمية خالقة

ISSN. 2352-975X

للفعل النوعي ومرقية لقيم المبادرة والحرية والإبداع ومنسقة بين مختلف المصادر المتاحة في المجتمع.

لكن ما طبيعة هذه العلاقة الجديدة بين الفاعلين أي بين الدولة والفرد؟

إنه نوع جديد من العقود الاجتماعية، أين يتأسس الفرد كمنتج للفعل الاجتماعي المعياري والنوعي ولا يكتفي بتلقيه وأين يتعزز دور الدولة بوظيفة الضبط تاركة روح المبادرة تتحرر نحو المزيد من الابداع والتميز.(7)

3- روح المبادرة كمسهم في تعزيز كيان المجتمع المدني:

يمكن تصور انسحاب الدولة من الفضاء التنظيمي الاجتماعي والاقتصادي لفائدة الأفراد المؤهلين لشغله على أنه عقد من عقود الاستخلاف بحيث يحل الفرد المؤهل والمتحلي بخصال المبادرة والكفاءة محل الدولة في ظل انسحاب هذه الأخيرة المفترض من تسيير هذه الفضاءات الاجتماعية والاقتصادية واكتفائها بتأدية وظائف الضبط والتعديل.

غائية هذا العقد هو إحداث القطيعة مع صورة الدولة المحصورة في البقرة الحلوب وتجديد علاقتها مع الأفراد من خلال السماح باكتشاف البديل التصوري والتنظيمي للدولة ممثلة في دولة المؤسسات الداعية للحرية، من جهة؛ وللبديل التصوري للفرد المبادر المعتمد على عمله كشرعية مطلقة، من جهة ثانية.

لعل أحسن أمثلة هذا البديل التصوري للفرد المبادر هي صورة الفرد الحامل لفكر المقاولة كفئة استثنائية تتطابق خصائصها الوظيفية مع القواعد النظرية المؤسسة لهذا الكيان الحديث المتمثل في المجتمع المدني:

- فعلى المستوى التنظيمي تعتبر المرحلة الانتقالية بما تنتجه من هوامش كبيرة للأفراد للمناورة والمبادرة خصوصا من جراء انسحاب الدولة من فضاء السوق ومن تسيير الاقتصاد، كفرصة تاريخية لروح المقاولة لاستخلاف هذا الفراغ الذي تتركه الدولة من جراء انسحابها، سانحة بذلك للفرد المتسلح بهذه الروح لاغتنام فرصة هذا الفراغ التنظيمي والشروع في خلق مؤسسات انتاجية أو خدماتية والتي في آخر المطاف ما هي إلا وحدات تنظيمية مسهمة في هيكلة المجتمع المدني (الفرد المقاول هو شخص

ISSN. 2352-975X

يتحين الفرصة ثم يقوم بخلق تنظيم لاحتوائها) [8]، وأكثر من كونها فضاء تنظيمي لاحتواء الفرص المتاحة فإن المؤسسة المنشأة من طرف الفرد المقاول تعتبر فضاء التقاء وتضامن منطقي آلي بين مختلف الفاعلين سواء كانوا أجراء أم شركاء في هذا المشروع وهو ما يتطابق تماما مع أحد القواعد المؤسسة للمجتمع المدني حيث يفترض ترك العلاقات القائمة على أساس التعاضد العضوي إلى المؤسسات الاجتماعية والعائلية؛ (ينظر لروح المقاولة على أنها الظاهرة التي تقود إلى خلق تنظيم من قبل شخص أو مجموعة من الأشخاص يلتقون للاشتراك في منافع هذا التنظيم).[9]

وفقا لهذا التحديد المفهمي يمكن أن نلاحظ أن عملية خلق مؤسسة في وضع انتقالي يتعدى كونه فعل تجاري، بحيث يسعى إلى أبعد من ذلك، اذ يعتبر فعل تنظيمي يمد الأسس لبروز علاقات اجتماعية جديدة قائمة على التكامل وليس فقط على التشابه أي الاعتماد على المزيد من العقلانية في بناء العلاقة الاجتماعية الجديدة والتي تشجع بروز وترسيخ مؤسسات المجتمع المدني خصوصا عندما تتطور هذه العلاقات بشكل تتكثف فيه المؤسسات لتشكيل نسيج تنظيمي يتسم بالتفاعل وتبادل المصالح ليؤول في الأخير إلى بروز كيان تنظيمي مهني أكبر مبني على الدفاع عن هذه المصالح في شكل اتحادات وكنفدراليات مهنية قطاعية مدعمة لكيان المجتمع المدني.

-عموما ينظر للمقاولة على أنها عملية موفرة للثروة ولمناصب الشغل بالنسبة لكل الأمة، بتعبير آخر هي عملية خالقة للقيم المختلفة وهو ما تثبته مختلف الدراسات من خلال إيجاد العلاقة الوطيدة بين تنامي المقاولة وتزايد عدد المقاولين وبين حصول الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي في المجتمعات الحديثة.[10]

-قدرة الفرد المقاول على الاستقلالية والتفرد في إنتاج مختلف القيم، بدءا بالقيم التي تتعلق بمصادر استرزاقه ثم مصادر استرزاق العاملين معه بالإضافة إلى قدرته على خلق الثروة هو ما يوافق تماما أحد المبادئ المؤسسة والمرسخة لمفهوم المجتمع المدني والمتعلق

ISSN. 2352-975X

بتميز الفرد ككيان حقوقي قائم بذاته وانفصاله على سيطرة الدولة من حيث قدرته على توفير مصادر استرزاقه ووسائل تعبيره.

خاصية المجدد التي ينفرد بها المقاول عن المسير العادي أحد أهم الخصائص المحدثة للفرق بين نمط التسيير الموحد المميز للمراحل الما قبل انتقاليه وبين نمط التسيير المتعدد والمتجدد الذي يتطلبه السوق حال انفصاله عن وصاية الدولة؛ (كل محاولة لفعل الأشياء بشكل مغاير في الميدان الاقتصادي تعتبر من قبيل التجديد الذي هو كفيل بمنح فوائد وامتيازات إضافية للتنظيم الاقتصادي).[11]

لما كانت قدرة المقاول على التجديد المستمر تطال المنتجات الجديدة من سلع وخدمات ثم أساليب إنتاج هذه السلع والخدمات فإنها ستطال حتما أنماط جديدة من التنظيم الاقتصادي كالآليات المختلفة لعمل السوق، والاجتماعي كالتشكيلات المهنية المشاركة في اتخاذ القرارات الحاسمة في حياة المجتمع.

4- السياق الانتقالي الجزائري واسهام النخب المقاولة فيه:

كنموذج نظري عام، يقودنا إسقاط هذه المقاربة على الحالة الجزائرية إلى اكتشاف بعض خصوصيات السياق الجزائري على الأقل على المستويين التاليين:

- على المستوى التاريخي الذي عرف سيطرة مطلقة لنمط سياسي أحادي وتنظيم اقتصادي ريعي متناهي في المركزية ثم حصول عملية انتقال المجتمع من هذه الأحادية السياسية والتنظيمية إلى التعددية التي تعد بميلاد مشروع مجتمع مدني حداثي.

- على مستوى سيرورة الانتقال نحو التعددية التي عرفت بناء مؤسسات وتنظيمات هذا المجتمع المدني لكن مع ارتداد واستمرار القيم الريعية على مستوى عمل آليات النسق الاقتصادي.

فتاريخيا، أدى الاعتماد في بناء الدولة الجزائرية المستقلة، على مشروع تنموي قائم أساسا على الاستغلال الريعي للموارد، إلى بروز علاقات وأشكال إنتاج اقتصادية واجتماعية موازية وهجينة تعتمد بدورها على موارد تنظيمية غير معلنة وغير رسمية أبرزها على الإطلاق العشيرة والجهة والمعتقد وهو ما قلص من حظوظ النموذج التصوري للدولة من الانبثاق كنموذج بديل يعيد بناء علاقة هذه الدولة مع تاريخها وفقا

ISSN. 2352-975X

لمقتضيات مبدأ العقلانية، يضاف إلى هذا الفشل الذر يع للوظيفة التثقيفية- الحضارية لعملية التصـــــنيع، كما رأينا آنفا، في إحداث القطيعة المزدوجة بين الفرد والمجتمع وتاريخيا بتحرير الفرد، أولا، من قيوده وأثقاله القبلية والجماعية بشـــكل يؤدي إلى تحرير طـاقـاتـه الخلاقـة، ثم المجتمع، ثـانيـا، من النمط التنظيمي القبلي المتعـدد كتنظيم الجماعة والعشـيرة والطائفة إلى نمط تنظيمي مجتمعي كتنظيم موحد يعتمد على إعادة التقســـــيم الاجتماعي للعمل بمنظور الدولة الحديثة وهو مطلب لا يمكن توفيره إلا بإطلاق العنان لنوع آخر من الحريات وهي الحرية الســياســية - الاقتصــادية وليست الاقتصادية حصرا.

من جهة ثانية سمح هذا النوع من الحرية من قولبة قطاع اقتصــادي خاص في وضــع مضاعف التناقض من حيث شرعيات وجوده ثم من حيث شرعيات إعادة إنتاجه.

فوجود قطاع رأسمالي خاص ككيان مستقل بشكل موازي للقطاع العمومي لكن يعتمد على اســتنزاف موارده وبشــكل طفيلي، يشــكل مفارقة صــارخة بالنظر إلى الخطاب الإيديولوجي الطاغي في جزائر الاســتقلال لفائدة تركز الرأسمال في قبضــة الهياكل المركزية للدولة وهو ما يدعو للتســـــاؤل حول كيفية انفلات هذا الكيان الغريب عن هذه الإيديولوجية من رقابة الدولة وهياكلها.

من ناحية أخرى، فإن سيرورة تشـكله وإعادة إنتاجه تبعث على التسـاؤل حول مدى وجود مفهوم العدالة حال إعادة توزيع الثروات الوطنية المفترض أن تكون مشـــــتركة خصوصا في ظل نموذج استغلال يعتمد على ريوع المصادر الطبيعية المشتركة.

فلا شـــك أن أبرز أوجه الاختلال في مفهوم العدالة هي أولا هذا البروز الاســـتثنائي لصــفة الموظف المقاول، ودخوله في ســباق محموم للاســتئثار بالريع المادي الاقتصــادي لتوليفه مع ريع الموقع الإداري و/أو الســياســي وهو منطق تراكمي عوضـــا أن يحدث القطيعة مع أنماط الإنتاج التقليدية للوصول إلى الحداثة، بادر بإحداث هذه القطيعة مع مرجعيته الإيديولوجية ليتمثل في مخيال القوى الاجتماعية الأخرى كخيانة لخياراته التي طالما تغنى بها وطالما سعى جاهدا لإقناعها بنجاعة وضع الفرد في خدمة الجماعة؛ ثم ثانيا بروز شـبكة مصـالح ناتجة عن التحالف الاسـتراتيجي لهذه الفئة من الفاعلين

ISSN. 2352-975X

العموميين مع الرأسماليين الخواص بشـــكل أظهر للعلن مظاهر الثراء الفاحش، طبعا ثراء لا علاقة له مع التراكم المالي الناتج عن اســـــتغلال العمل المنتج الخالق للقيمة المضـافة حيث تقاس كفاءة رب العمل بالقدرة على تحويل علاقات العمل داخل الورشـة إلى قوى إنتاج وإنما تحويل قيم المداخيل الثابتة ذات المصدر الريعي، أين تتمثل الكفاءة في القدرة على تحويل العلاقات العشائرية من خارج الورشة إلى داخلها على شكل قوى اجتماعية للإنتاج وبالخصـــوص القدرة على اقتناص العلاقات الزبائنية للحصـــول على رخص الاســتغلال والســلع المســتوردة بأســعار مدعمة لتصــريفها في الســوق بأثمانها الحقيقية وهو ما أفضـى إلى خلق سـوق للامتيازات بالتوازي مع سـوق السـلع والخدمات وكانت أصعب عمولات هذا السوق هي مقررات منح الامتياز.

على مســـتوى ســـيرورة الانتقال من النموذج الأحادي إلى نموذج آخر أكثر تعددية وحرية، تبرز الخصوصية الجزائرية في استمرار تواجد الدولة كمؤطر لجميع الأنساق الســياســية، الاقتصــادية والاجتماعية وهو ما يظهر من خلال إطالة عمر مرحلة البناء المؤسساتي دون القدرة على المرور إلى مرحلة أخرى من الترسيخ التنظيمي لقيم المجتمع المدني.

فلمدة ثلاث عقود تقريبا، منذ اندلاع أزمة أكتوبر 1988، كمرجع زمني للدخول في الســـيرورة الانتقالية، ما زالت الدولة، مدعمة بوضـــع امتيازي من حيث مخزون النفط، ترعى معظم الطلبات الاجتماعية من ســـــلع وخدمات، المهمة التي كان من المفروض أن تترك بالدرجة الأولى إلى من هم أقدر على المبادرة من الأفراد لتوفير جل هذه الطلبات. هذه الوضـعية شـكلت عائقا أمام بروز مفهوم العمل كمصـدر وحيد للثروة وبدل عنه أظهرت تعلق حاجيات المواطنين بارتفاع وانخفاض أســـعار البترول في فضاء يبقى خارج النطاق الجغرافي الوطني.

فتح المجـال للريع البترولي كقيمـة مطلقـة داخـل المجتمع الجزائري أنتج حولـه وضـعيات ريعية ثانوية تتعلق بكل الوظائف التي تمس عمليات تحصـيل عوائده وإعادة

ISSN. 2352-975X

توزيع فوائده، فلا اعتبار حتى لما تنتجه هذه المادة من قيم مضافة حال تكثيف انشطة التحويل والتكرير حولها.

هذه الوضـــــعية الإمتيازية للموظف الموزع للريع هي على النقيض تماما مع المبادئ المشـــجعة على تأســـيس المجتمع المدني الذي يولي أهمية مطلقة للفرد المتحرر من قيود الريع المادي والوضعي للوظيفة.

اســـــتمرار تعاظم تواجد دور الدولة الجزائرية خلال المرحلة الانتقالية من خلال مد صـــــلاحياتها الاقتصـــــادية، الاجتماعية وحتى الثقافية مع التركيز على توزيع الريع كمصـــدر للقيمة هو الذي يحد من بروز نموذج الفرد المبادر المتجســـد في الفرد المقاول ومن ثمة الحد من إسهامه في إرساء هذا الكيان التنظيمي الحديث المتمثل في المجتمع المدني.

5- استخلاص:

لقد أبان ارتداد الســـيرورة الانتقالية الجزائرية وانحســـار تحولها الديمقراطي، من خلال ســـلكها لمنحى غير ذلك الذي عاشـــته معظم التجارب التي شـــرع فيها تزامنا مع تجربتها الديمقراطية، التي عموما ما ســـلكت المســـار الموحد؛ انفتاح، بناء ثم ترســـيخ الديمقراطي، على قوة الموروث التاريخي لثقافة التسلطية وترسـخه في في مجتمع يعتمد تنظيمه الاقتصادي على قيم الريع بدل قيم المبادرة والابداع وتنظيمه السياسي على قيم الابوية بدل قيم المشاركة والتناوب.

إن الفشـــل التاريخي للرأسمال الوطني في التحول إلى رأسمال إنتاجي، بفعل إحباط هـذا الموروث الثقـافي كـل محـاولات توليف الفعل الفردي والجمـاعي التكـاملي المنتج وعدم قدرة القوى الســـياســـية على إخصـــاب الفكر بقيم الإنتاج، نظير اســـتمرارية تحركها داخل إطار الشـــــرعيات الريعية المبنية على إنماء كل أشـــــكال التمييز والتهميش المهني، الجغرافي وحتى الجنســـي، على حســـاب شـــرعية التفوق المبني على العمل المبدع والمنتج؛ هو الذي أطال في سـيرورة الانتقال نحو آفاق تنظيمية جديدة وعجز

ISSN. 2352-975X

عن إبراز فئات اجتماعية نخبوية، من طراز النموذج المقاولاتي، مبدعة ومدعمة للفضاءات الوسيطة بين قوى الضبط الرسمية والقوى الاجتماعية القاعدية.

هذه الشرعيات العقيمة هي أهم الأسباب المباشرة هي التي أحبطت كل المحاولات لانبثاق بنى حداثية جديدة، من طراز فضاء المجتمع المدني، التي تعمل كهياكل ربط بين المؤسسات الرسمية للدولة والمؤسسات المجتمعية الأخرى، لتمكين الدولة التحول من النموذج الرعائي التقليدي نحو نموذج الضبط والتعديل العصري.

إن تخطي هذا الواقع لا يمر إلا عبر التدريب ثم التحرير الغير مشروط لروح المبادرة الخالقة للثروة وإنتاج الشروط التي تضع الفرد المؤهل علميا وعمليا كفئة ومحور للتفكير السياسي وكواقع اجتماعي، بدل الاستمرار في إعادة إنتاج الأنماط والبنى القديمة، بالرسكلة المعلنة والخفية للمراكز والأدوار، المدججة بوسائل الخداع والدهاء بدل أساليب العلم والعمل.

الهوامش:

(1)- Cooren, Nathalie: Transition démocratique d'un pays: quelques précisions théoriques, in La démocratie en Amérique latine: moyen d'expression et de gestion politique des conflits actuels, 2005, Paris, P3.

(2)- Huntington, S.P: The third wave: Democratization in the late twentieth century, Oklahoma, Journal of Democracy, university of Oklahoma press, USA, 1991, P14.

(3)- Lahouari, Addi: Réformes politiques et crise culturelle de la démocratie en Algérie Monde diplomatique, (N° 427). ISSN 0026-9395, Paris, 1989. P9.

(4)- مزيان عبد المجيد: النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2، الجزائر، 1988ص 36.

(5)- بالا نديه جورج: الأنثروبولوجيا السياسية، ترجمة ابي صالح جورج، المركز القومي للإنماء، بيروت، 1986 ص 123.

(6)- عزمي بشارة: المجتمع المدني دراسة نقدية منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، يروت، 2000، ص7.

(7)- على موسي رابح: السيرورة الانتقالية ومنطق تجديد البنى الاجتماعية –المهنية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، 2008، جامعة الجزائر، ص41.

(8)- Bygrave, W.D, and Hofer, C.W: Theorizing about entrepreneurship, Entrepreneurship Theory and Practice, New York, Vol 16, No2, 1991, P12.

ISSN. 2352-975X

(9)- Verstraet, Thierry: Proposition d'un cadre théorique pour la recherche en entrepreneuriat, les Editions de l'ADREG, décembre, ISBN: 2-9518007-6-2, Bordeaux, 2003, P8.
(10)-Verstraet, Thierry et Fayolle, Alain: Paradigme et entreprenariat, Revue de l'entreprenariat vol 4, n°01, Paris, 2005, P56.
(11)-Schumpeter, J.A: Business cycles, Vol 1, New York: MC Graw Hill Ed, 1939, P189.

ISSN. 2352-975X